«أسهم العقارات» تدعم تماسك البورصة وتوقعات باستهداف مستويات 11000 نقطة

«عجينة»: تحسن أحجام التداولات يعكس صعود مؤشرات البورصة

كتبت - إيمان محمد:

تماسك المؤشر الرئيسى للبورصة المصرية أعلى مستوى المقاومة 10800 نقطة بدعم نشاط بعض القطاعات أهمها القطاع العقارى، مع تحسن كبير فى أحجام التداولات، ورجح متعاملون بالبورصة اختبار المؤشر مستوى 10900 نقطة ثم 11000 نقطة بالجلسات المقبلة.

وأغلق المؤشر الرئيسى للبورصة EGX 30 صاعداً بنسبة 0.49% بنهاية جلسة الثلاثاء، ليغلق عند مستوى 10853 نقطة، كما صعد مؤشر EGX70 EWI للأسهم الصغيرة والمتوسطة بنسبة 0.44% ليغلق عند مستوى 2867 نقطة.

وصعد مؤشر egx30 capped بنسبة 0.13% وأغلق عند 13228 نقطة، وأغلق مؤشر EGX50 متراجعًا 0.36% عند مستوى 2385 نقطة، بينما صعد مؤشر EGX100 الأوسع نطاقًا بنسبة 0.26% إلى مستوى 3845 نقطة.

وقال مهاب عجينة، رئيس قسم التحليل الفنى بشركة بلتون المالية القابضة، إن السوق بعد اختراق مستويات المقاومة المهمة 10800 نقطة يتجه صوب محطات جديدة عند 11000 نقطة و11200 نقطة.

مهاب عجينة

رانيا يعقوب

وذكر، أن القطاعات بدأت إظهار أداءً إيجابيًا كقطاع البنوك وقطاع العقارات متمثلًا فى «مدينة نصر» و«مصر الجديدة»، وأسهم أخرى بدأت تتحرك بشكل جيد مثل «السويدى إلكتريك» و«حديد عز».

وأوضح رئيس قسم التحليل الفنى بشركة «بلتون»، أن أحجام التداولات تسير فى نطاق جيد بين مليار و1.2 مليار جنيه والذى يبشر بمزيد من الصعود خلال الفترة المقبلة.

وسجل السوق قيم تداولات 1.8 مليار جنيه، بتداول 408.7 مليون سهم، وتنفيذ 54.9 ألف عملية بيع وشراء، بعد أن تم التداول على أسهم 196 شركة مقيدة، ارتفع منها 83 سهماً، وتراجعت أسعار 87 سهماً، ولم تتغير أسعار 26 سهمًا واستقر رأس المال السوقى للأسهم المقيدة عند مستوى 713.3 مليار جنيه.

وقالت رانيا يعقوب، رئيس مجلس إدارة شركة ثرى واى لتداول الأوراق المالية، إن المؤشر الرئيسى للبورصة تمكن من التماسك أعلى مستوى 10800 نقطة، بدعم النشاط الملحوظ فى القطاع العقارى.

ورجحت أن يختبر المؤشر الثلاثينى مستوى 10900 نقطة بجلسة اليوم، ونصحت المستثمرين باتباع مبدأ «سهمك هو مؤشرك» لأن بعض الأسهم تصعد على خلاف أسهم أخرى تسجل هبوطًا.

وأوضحت، أن المؤشر السبعينى يشهد عملية جنى أرباح، وتصعد بعض الأسهم بصورة انتقائية، وأحجام التداولات ستستمر فى الصعود بدعم الحركة الإيجابية للمؤشر.

واتجه صافى تعاملات الأجانب وحدهم نحو الشراء مسجلاً 15.9 مليون جنيه، بنسبة استحواذ 3.78% من عمليات البيع والشراء على الأسهم، بينما اتجه صافى تعاملات المصريين والعرب نحو البيع مسجلاً 10.7 مليون جنيه، و5.2 مليون جنيه على التوالى، بنسبة استحواذ 90.18% و6.03% من التداولات.

ونفذ الأفراد 81.6% من التعاملات، متجهين نحو الشراء كافة بقيادة الأفراد المصريين الذين سجلوا شراء بصافى 31.5 مليون جنيه، واقتنصت المؤسسات 18.3%، من التداولات متجهة نحو البيع باستثناء المؤسسات الأجنبية التى سجلت صافى شراء بقيمة 14.1 مليون جنيه، وسجلت المؤسسات المحلية والعربية صافى بيع بقيمة 42.2 مليون جنيه، و16.3 مليون جنيه على الترتيب.

«تصديرى الهندسية» يوفد بعثة تجارية إلى زامبيا الشهر المقبل

«حلمى»: استقدام بعثة مشترين على هامش معرض «هاتس» أكتوبر المقبل

كتبت - رشا سرور:

يستعد المجلس التصديرى للصناعات الهندسية، لتنظيم بعثة تجارية إلى زامبيا الشهر المقبل، وبعثة أخرى لمشترين، خلال أكتوبر المقبل، على هامش معرض هاتس 2021 الذى ينظمه المجلس للعام الثالث على التوالى.

قال المهندس شريف الصياد، رئيس المجلس، إنَّ بعثة تجارية ستغادر إلى زامبيا 19 سبتمبر المقبل لمدة 3 أيام، وستعقد لقاءات ثنائية بين الشركات المصرية ورجال الأعمال والشركات المستوردة هناك.

أضاف «الصياد» لـ«البورصة»، أن المجلس يتعاون مع شركة استشارات للتنسيق مع كبرى الشركات المستوردة للمنتجات الهندسية والأجهزة المنزلية.

أوضح أن كل شركة من المشاركة فى البعثة ستعقد لقاءات مع ما يتراوح بين 10 و15 شركة من زامبيا؛ لترويج منتجاتها وإبرام صفقات للتوريد لمختلف السلع من الأجهزة الكهربائية والمنزلية وغيرهما من أنشطة المجلس.

أشار إلى أنه سيتم عقد لقاءات أيضاً مع شركات من الدول المجاورة مثل موزمبيق وزيمبابوى؛ بهدف زيادة صادرات المجلس للدول الأفريقية.

ذكر أن زيادة نسب دعم الشحن لدول أفريقيا إلى 80% فى البرنامج الجديد للمساندة التصديرية مقابل 50% فى البرنامج السابق ستدعم القدرة التنافسية للمنتج المصرى فى أفريقيا.

وقال إنَّ المزايا الجديدة التى يتضمنها البرنامج الجديد ستشجع الشركات فى زيادة صادراتها إلى سوق القارة السمراء والاستفادة من الطلب فى تلك الدول.

وقالت مى حلمى، المدير التنفيذى للمجلس التصديرى للصناعات الهندسية، إن المجلس يعتزم استقدام بعثة مشترين فى 25 أكتوبر المقبل من مختلف الدول المجاورة تضم 100 مشترٍ فى قطاع الأجهزة الكهربائيةً والمنزلية.

مى حلمى

أشارت إلى أن بعثة المشترين ستضم كبرى الشركات المستوردة للأجهزة المنزلية من أفريقيا، ودول الخليج، والاتحاد الأوروبى، وروسيا، وسيضم أسواقاً متنوعة.

ذكرت المنتج المصرى من السلع الهندسية يحظى بطلب جيد خلال الفترة الحالية على مختلف المنتجات وخاصة من الدول المجاورة العربية والأفريقية.

أشارت إلى زيادة الطلب بما يتجاوز 50% خلال العام الجارى؛ نظراً إلى ارتفاع سعر الشحن من الصين خلال الفترة الأخيرة، والذى تسبب فى انتعاشة.

وارتفعت صادرات الصناعات الهندسية خلال النصف الأول من 2021، مقارنة بالفترة نفسها لعام 2020 بنسبة 54%، لتسجل 1.462 مليار دولار مقابل 950 مليون دولار للفترة نفسها عام 2020.

«جريمك للرخام» تطلب 40 ألف متر مربع من «بنى سويف» لإنشاء مصنع تدوير مخلفات

كتب - أحمد صبرى:

تقدمت مجموعة جريمك للرخام والجرانيت، بطلب إلى محافظة بنى سويف، للحصول على قطعة أرض بمساحة 40 ألف متر مربع، بجوار مصنعيها فى المنطقة الصناعية بالمحافظة.

قال إبراهيم غالى، رئيس المجموعة، إنَّ المساحة المطلوبة سوف تخصص لإقامة مصنع تدوير مخلفات الرخام والجرانيت باستثمارات نحو 20 مليون جنيه.

وأضاف لـ«البورصة»، أن الشركة سوف تبدأ الإنشاءات فور الحصول على الأرض، ويعد هذا المصنع المرحلة الثالثة من التوسعات التى تجريها «جريمك».

وأوضح أن الشركة انتهت من المرحلة الأولى من التوسعات بتصنيع الرخام والجرانيت باستثمارات 40 مليون جنيه على مساحة 10 آلاف متر مربع.

وأشار إلى أن المرحلة الثانية من التوسعات خصصت لتصنيع مستلزمات الإنتاج باستثمارات 10 ملايين جنيه بالشراكة مع شركة «تينكس» الإيطالية، وعلى مساحة 11 ألف متر مربع.

وذكر أن الشركة انتهت من 50% من إنشاءات مصنع مستلزمات الإنتاج، على أن تبدأ التشغيل الفعلى نهاية العام الجارى.

وتعمل شركة جريمك للرخام والجرانيت فى السوق المحلى منذ نحو 40 عاماً، وهى متخصصة فى استكشاف المحاجر وتصنيع الرخام والجرانيت ومستلزمات ومكونات الإنتاج الخاصة بالقطاع.

وقال «غالى»، إن الشركة وقعت بروتوكول تعاون مع شركة تينكس الإيطالية للحصول على مستلزمات الإنتاج والخبرة والتكنولوجيا اللازمة لمصنع تدوير المخلفات.

وذكر أن وجود كمية كبيرة من هالك تصنيع الرخام والجرانيت، دفع الشركة إلى إنشاء مصنع لتدوير المخلفات وإضافة قيمة مضافة عليها لتتضاعف قيمتها عدة مرات.

وأوضح رئيس مجلس إدارة مجموعة جريمك، أن الشركة سوف تصنع من مخلفات الرخام والجرانيت أشكالاً وأعمال فنية وديكورات وأعمدة.

وشاركت شركة تينكس الإيطالية فى زيارة إلى مصر ضمن وفد من 10 شركات إيطالية قبل نحو عامين؛ لبحث ضخ استثمارات فى السوق المحلى، بحضور 30 شركة مصرية عاملة بقطاع مواد البناء.

وجاء اللقاء بالتنسيق بين غرفة مواد البناء، والمركز التجارى الإيطالى بالقاهرة، ومركز تحديث الصناعة التابع لوزارة التجارة والصناعة، لبحث التعاون المشترك بين الشركات المصرية والإيطالية.

3.9 مليار جنيه صافى أرباح «المصرية للاتصالات» فى النصف الأول من 2021

كتب: محمد فوزى:

أعلنت الشركة المصرية للاتصالات نمو أرباحها بنسبة 88% فى النصف الأول من العام الحالى ليصل إلى 3.9 مليار جنيه بفضل إيراداتها من فودافون وأرباح فروق العملة.

وقالت الشركة إن إجمالى الإيرادات المجمعة بلغ 17.4 مليار جنيه بنسبة نمو قدرها 16% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق مدعوما بالزيادة فى إيرادات خدمات البيانات والبالغة 31% متبوعة بالزيادة فى إيرادات خدمات الصوت وإيرادات أخرى لوحدة أعمال الشركات.

وأظهرت القوائم المالية للشركة نموًا فى قاعدة عملائها على مستوى كل الخدمات المقدمة مقارنة بالعام الماضى وارتفع عدد مشتركى الهاتف الثابت بنسبة 6%، وارتفع عدد عملاء الإنترنت فائق السرعة الثابت بنسبة 18% وكذلك مشتركى خدمات المحمول بنسبة 21%.

وبلغ الربح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك 6.7 مليار جنيه محققا نموا قدره 33% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق محققاً هامش ربح قدره 39% مدعوما بالزيادة فى الإيرادات ذات الهوامش المرتفعة والجهود المبذولة لترشيد النفقات.

وقالت الشركة إنه بتحييد أثر العناصر غير التشغيلية والمتمثلة فى الزيادة فى ضرائب الدخل المؤجلة ورد مخصصات شركة فودافون خلال الربع الأول من العام الحالى وبعض المخصصات الأخرى، وأرباح فروق العملة وخسائر الاضمحلال يصل صافى الربح إلى 3.5 مليار جنيه بنسبة نمو قدرها 54%.

ومثلت النفقات الرأسمالية لأصول داخل الخدمة نسبة 14% من إجمالى الإيرادات المحققة حيث وصلت إلى 2.4 مليار جنيه بينما مثلت النفقات الرأسمالية النقدية بدون الترددات الجديدة نسبة 35% من إجمالى الإيرادات حيث وصلت 6 مليارات جنيه.

وسجل صافى الدين مبلغ 19 مليار جنيه محققا نسبة صافى الدين من الربح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك على أساس سنوى مقدارها 1.4 مرة مقارنة ب 1.6 مرة بنهاية عام 2020 بينما انخفض معدل الفائدة على الدين ليحقق نسبة 5.7% مقارنة بـ 6.9% فى النصف الأول من عام 2020.

وقال المهندس عادل حامد، العضو المنتدب والرئيس التنفيذى للشركة المصرية للاتصالات على نتائج أعمال الشركة عن النصف الأول من العام 2021: «ارتفع إجمالى إيرادات الشركة بنسبة 16% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق بفضل الزيادة الكبيرة فى إيرادات خدمات البيانات والتى بلغت 31% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

«تصديرى الأثاث» يناقش خطة المعارض والأسواق المستهدفة الأسبوع المقبل

يناقش المجلس التصديرى للأثاث، الأسبوع المقبل، خطة المجلس للمشاركة فى المعارض الخارجية والدول التى يستهدفها بعد صدور القواعد المنظمة للمشاركة فى المعارض الخارجية والبعثات التجارية لمدة عامين.

قال وليد عبدالحليم، عضو المجلس التصديرى للأثاث، إن المجلس سيعقد اجتماعاً، الأسبوع المقبل؛ لمناقشة الوضع الحالى للمجلس وتحديد خطته خلال الفترة المقبلة، والدول التى سيركز عليها.

وارتفعت نسبة دعم الحكومة لمشاركة قطاع الأثاث فى المعارض الخارجية إلى 80% من تكلفة المشاركة مقارنة بنحو 50% فقط فى البرنامج السابق.

ذكر «عبدالحليم» لـ«البورصة»، أن انخفاض نسب دعم المشاركة فى المعارض الخارجية فى البرامج السابقة أثر سلباً على صادرات القطاع، وتسبب فى إحجام الشركات عن المشاركة فى المعارض الخارجية خلال السنوات الأخيرة. أوضح أن زيادة دعم المشاركة بالمعارض الخارجية ستدعم الترويج للمنتج المصرى بشكل أكبر فى الأسواق العربية والأوروبية، وستعيد الأثاث المصرى للسوق العالمى مرة أخرى بعدما عانى من التراجع على مدار 4 سنوات متتالية باستثناء العام الجارى.

أشار إلى توافر فرص تصديرية فى الدول العربية والأفريقية وأوروبا.

ذكر أن صادرات الأثاث استفادت من ارتفاع أسعار الشحن الدولية خلال الفترة الأخيرة، وأسهم ذلك فى بحث الدول المجاورة الاستيراد من مصر بدلاً من الاستيراد من الصين فى ظل القفزات التى حدثت فى أسعار الحاويات منها.

وصعدت صادرات الأثاث إلى 132 مليون دولار، خلال النصف الأول من العام الجارى، بنسبة نمو 38%، مقارنة بالفترة المقابلة من العام السابق.

سويفل.. «قنديل» ينير الطريق

بقلم: محمد فريد
محمد فريد خبير الأعمال والتحول الرقمى

وضع ثلاثة شبان مصريين أقدامهم بين عالم الكبار على الصعيد العالمى سائرين على درب الأشهر إيلون ماسك فى عالم الأعمال والتكنولوجيا، كل من مصطفى قنديل وأحمد صباح ومحمد نوح الذين أسسوا فى عام 2017 فى القاهرة شركة «سويفل» التى أصبحت رائدة فى سنوات قليلة فى مجال النقل الجماعى والتى بدأت باكورة خدماتها وعملياتها فى السوق المصرى وبخاصة العاصمة القاهرة لتوسع نشاطها فى السنوات التالية فى أربعة أسواق أخرى على التوالى هى كينيا، نيجيريا، باكستان، وأخيراً فى الأردن.

وفى أواخر شهر يوليو الملتهب وفى عاصمة الأعمال العالمية مدينة دبى سطع اسم سويفل من جديد ليزين برج خليفة الشهير مصاحباً تدوينة لسمو الشيخ محمد بن راشد، حاكم الإمارة ورئيس وزارة دولة الإمارات العربية المتحدة ونائب الرئيس، ليزف ويهنئ العالم بنجاح الشركة والتى نقلت مقرها الرئيسى من القاهرة إلى دبى عبر تدوينته الشهيرة على منصة تويتر من تسجيل الشركة فى بورصة ناسداك فى مدينة نيويورك الأمريكية فى عملية استحواذ لتصبح قيمتها تتجاوز المليار ونصف دولار أمريكى، لتصبح الشركة ثانى شركة فى الشرق الأوسط، والتى سبقتها شركة أنغامى اللبنانية، وأول شركة مصرية المنشأ فى ما يلقب بعالم الأموال بشركات وحيد القرن unicorn وهو مصطلح عادة ما يطلق على الشركات التى تتجاوز استثماراتها المليار دولار أمريكى وأصبح اسم الشاب الذى لم يتجاوز عقده الثالث بعد الشريك المؤسس «مصطفى قنديل» يتصدر محركات البحث وعناوين صحافة الأعمال واهتمام الشركات الناشئة وطموح الشباب.

كيف تمت عملية التسجيل

وبالعودة لعملية التسجيل فى بورصة ناسداك الأمريكية والأشهر عالمياً والتى تمت من خلال الاندماج العكسى مع شركة كوينز جامبيت الأمريكية المدرجة بالبورصة والتى من خلالها تمكنت الأخيرة من استحواذها كشركة خاصة على أسهم «سويفل» وتحولها إلى شركة عامة وطرح أسهمها للاكتتاب العام تحت مظلة بما يعرف بآليات (Special Purpose Acquistion Company (SPAC، والتى تتميز بسهولة الإجراءات وبدون الدخول فى مسار قانونى أو مالى مجهد والتى تبنتها السلطات الأمريكية كبدائل لقيد وتداول الشركات الناشئة تماشياً مع تطور عالم التكنولوجيا والأعمال الرشيقة.

ولتفهم أسلوب نجاح تلك التجربة المصرية العالمية الوليدة لا بد من قراءة تاريخ مؤسسها، مصطفى قنديل، خريج الجامعة الأمريكية بالقاهرة، والذى بدأ مشواره مبكراً، حيث توفى والده فى سن مبكرة وهو ابن الثانية عشرة عاماً، كما أشار هو شخصياً إلى أنه يحلم بأن تكون له إمبراطوريته الخاصة، ففى سن الرابعة والعشرين وبعد تخرجه عمل مديراً للعمليات لشركة «روكيت إنترنت» بين عامى 2016 و2017 وأشرف على إنشاء منصتها الإلكترونية لمبيعات السيارات، ومن ثم فى عام 2016 انتقل إلى شركة كريم الإماراتية لخدمات التنقل عن طريق سيارات الركوب الخاصة ليشرف على إطلاق أنشتطها فى الأسواق الجديدة والتى تم الاستحواذ عليها لاحقاً من قبل شركة أوبر العالمية. وفى عام 2017 يقرر قنديل ومع رفيقى دربه «صباح» و«نوح» الاستقالة من وظائفهم والعودة إلى وطنهم مصر لتأسيس «سويفل»، ليبدأوا مشوارهم من تطوير تطبيق «سويفل» على أجهزة المحمول فى شوارع القاهرة المزدحمة لتوفير وسيلة نقل جماعى تتميز بالرفاهية النسبية لسكانها من خلال الاتفاق مع شركات السياحة لتوفير أسطولها، والتى كان يعانى نوعاً من الركود فى مجال السياحة، ومن خلال عمليات الدعاية والتسويق الماهرة أطل التطبيق ليجد ترحيباً مريحاً من سكان العاصمة من توفر بدائل للتنقل وبأسعار تقل كثيراً عن الحلول الرقمية لسيارات الركوب الخاص مثل أوبر وكريم.

وجمعت الشركة من خلال عامها الأول ما يقرب من تسعة ملايين دولار من خلال عمليات التمويل من قبل المستثمرين، ومن ثم توالت عمليات الاستثمار والتمويل من قبل صناديق استثمار ورأس المال المخاطر مصرية وإقليمية وعالمية لتبدأ مرحلتها الثانية من خلال استراتيجية التمويل Series B لتجمع ما يقدر بنحو 42 مليون دولار أمريكى، ومع استمرار النجاح وطموح الشباب من الانطلاق والتحرر نحو العالمية اتخذ الشركاء قراراً بنقل المقر الرئيسى للشركة عام 2019 إلى واحة الاستثمار والأعمال مدينة دبى، على أن تبقى القاهرة واحدة من مسرح عملياتها ضمن عشر مدن أخرى فى أفريقيا والشرق الأوسط ولتحقق ما يصبو الـ 26 مليون دولار من الأرباح فى العام المالى 2020.

إن تتبع تاريخ الشركة فى عمرها القصير نسبياً والذى يبلغ أربعة أعوام فقط يضع نصب أعيننا الكثير من المشاهدات التى يجب قراءتها والوقوف عليها، فمبدئياً ما زالت القاهرة تعتبر سوقاً كبيراً يفتح شهية الكثير من رجال الأعمال والمستثمرين وبخاصة فى السنوات الأخيرة والتى يمكن تلخيصها فى عاملين أساسيين بخلاف تعداد سكانها الكبير نسبياً بين أقرانها فى المنطقة، فأولاً، ما زالت تتمتع مصر بتركيبة سكانية تتميز بشبابها على عكس الكثير من دول أوروبا العجوز والذى يتزين على مر العصور بروح الابتكار والأخذ بمسببات العلم، علاوة على طموحه، ولكن من الملاحظ مؤخراً حدوث تغير نوعى له من الخروج من مجالات الإبداع فقط فى مجال العلوم والثقافة والرياضة إلى الإبداع فى مجالات الأعمال والذى بدا جلياً خلال العقد الأخير، وقد يرى المتابع للأحداث على المستوى المحلى تركيز أجهزة الدولة المعنية بالاستثمار والمنظمات المدنية العاملة من توعية تلك القوة المؤثرة من الخروج من إطارها التقليدى وزرع أفكار ريادة الأعمال من خلال برامج مختلفة تعمل على تغيير التفكير النمطى والوقوف على خطى التجارية الدولية الناجحة ورعاية تلك الأفكار وحتى تأسيس تلك الشركات والتمويل اللازم من خلال جذب المستثمرين الملائكيين Angel Investors وحتى تقديم العون اللوجيستى أو تذليل العقبات القانونية والتشريعية التى قد تكون حجر عثرة فى هذا العالم الجديد.

ويأتى العامل الثانى مع قرار القيادة السياسية من التأسيس للجمهورية الجديدة والتى تمثل تطبيقات التكنولوجيا حجر أساس لها، فقد شهدت مصر من قرابة السبعة أعوام الماضية تطوراً ملحوظاً فى قطاع المال والبنوك وتبنى المؤسسات المالية التقنيات المالية FinTech والشمول المالى وميكنة وزارة المالية لأعمالها والتى شهدت مؤخراً تطوراً ملحوظاً وبخاصة فى مجال ميكنة الأنشطة الضرائب والتسهيل على الممولين وإجراءات تطوير أداء البنوك وبخاصة من تقديم خدماتها عن طريق تطبيقاتها والتى تؤسس لفكرة إنهاء استخدام الأوراق المالية التى اعتدنا عليها كثيراً، كما شهدت بروز العديد من شركات حلول الدفع الإلكترونى والمحافظ النقدية عن طريق المحمول وغيرها من الخدمات التى تسهل الكثير من عمليات السوق بالنسبة للشركات والوصول إلى شريحة كبيرة من الجمهور والمواطنين من الفئات العمرية المختلفة بدءاً بالمراهقين وحتى ذوى أصحاب المعاشات.

لا بد أن نقر بأن ما زال أمامنا الكثير لنخطو صوبه، وبخاصة أن دول العالم تتسابق وتتسارع فى توفير وخلق بيئة متكاملة ecosysem تتكون أركانها من توفير التكنولوجيا الحديثة وتطوير البنية التحتية لنقل البيانات فائقة السرعة واستخدام أدوات الذكاء الاصطناعى من جهة، ومن جهة أخرى تطوير التشريعات المتعلقة بها، فمن الملاحظ من تجربة سويفل أن قنديل وشركائه المؤسسون قد نقلوا المقر الرئيسى من القاهرة إلى دبى لتحقيق المزيد من الرشاقة فى مجال الأعمال والتحرر من القيود القانونية المصاحبة.

وعندما تحقق ذلك قاموا بالخطوة الأكبر لتسجيل إمبراطوريتهم الجديدة فى عاصمة المال العالمية نيويورك والذين استفادوا من مظلة SPAC والتى أسلفنا ذكرها والقوانين المريحة للشركات الناشئة لتوسيع عمليات التمويل وطرح أسهمها للاكتتاب العام.

وأخيراً، فإننا نرى بصيص أمل ونور يطل علينا من «قنديل» وتجربته المصرية التى انطلقت للعالمية فى إطار قوانين العولمة الجديدة والاستفادة من المراكز العالمية فى مجالات المال والاستثمار مثل دبى ونيويورك، فقد حان وقت التكامل والاستفادة من إرهاصات العولمة بديلاً عن الصدام أو التنافس بلا حذر، كما حدث ما بين الولايات المتحدة والصين، وأن نقلل من صيحات التشاؤم التى انطلقت محذرة من هجرة العقول من موطنها، والتى لا ننكر أنها منافسة شرسة بين الدول وحتى المؤسسات العلمية والمادية وحتى الرياضة لاستقطابها، واستغلال طاقات الشباب وتشجيعها وفتح مجالات الإدارة لهم فى المواقع القيادية للمؤسسات المؤثرة، وعلى صعيد آخر لابد من استغلال ذلك الزخم المصاحب لتوجهات القيادة السياسية المصرية من ميلاد دولة جديدة فتية لتعود مركزاً إقليمياً مهماً لتعيد مصر لسابق عهدها مستغلة موقعها الجغرافى الفريد، ومع انطلاق أضواء عاصمتها الإدارية الجديدة لتكون محور العالم القديم والجديد معاً.